

## اتجاهات المصارف العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة

أفراح خضر راضي

كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإمام جعفر الصادق- العراق  
afrah-khuder@hotmail.com

عبد الكاظم محسن كوين

كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية- العراق  
Kadimmuhsin@yahoo.de

استلام البحث: ٢٠٢٠/٩/١٢ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/٩/٢٤ قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/٢ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.3.6>

### الملخص:

تُعد التنمية المستدامة أحد التوجهات الأساسية التي تسعى لها البلدان وتضع الخطط والسياسات في سبيل الموائمة مع معاييرها والتحول نحو أنماط من الأنشطة الاقتصادية تراعي متطلبات التنمية المستدامة. وتهدف الدراسة إلى تحديد توجهات المصارف العراقية نحو تمويل التنمية المستدامة باعتبارها أحد أهم المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية وركيزة أساسية في تمويل المشاريع الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على تبني أنشطة وتقديم منتجات مالية تساهم في دعم جوانب التنمية المستدامة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة وتم تحليل تطور حجم التمويل وانماطه في المصارف العراقية بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨). كما تم اختيار (١٠) مصارف كعينة للدراسة اثنان منها حكومية و(٨) مصارف خاصة. واعتمدت الاستبانة كأداة أساسية في جمع البيانات عن توجهات المصارف، حيث بلغت الاستبانات الموزعة (٤٨) كان المسترد منها (٣٢) استبانة والتي وزعت على المدراء كونهم أكثر قدرة على وصف التوجهات الأساسية للمصارف وتحديد طبيعة سياساتها فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة. أظهرت نتائج التحليل وفقاً للأبعاد التي تم اعتمادها ضعف التوجه في وضع سياسات مصرفية تركز على تمويل التنمية المستدامة. وهذا الجانب يكون متضمن وبشكل غير رسمي في آليات وتعليمات منح القروض، بسبب الظروف التي تعمل فيها المصارف وعدم وجود توجهات مركزية تدعم مبادرات تمويل مشاريع التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة باعتماد سياسات متكاملة بين البنك المركزي والمصارف للاستقطاب التمويل المطلوب لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ومنح حوافز خاصة للمصارف لتشجيعها على طرح منتجات جديدة تخص تمويل التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل؛ التنمية المستدامة؛ المصارف القروض المصرفية.

### المقدمة:

تزداد التوجهات العالمية نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية والتوجه نحو مصادر بديلة للطاقة غير الوقود الأحفوري وتنفيذ مشاريع اقتصادية صديقة للبيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبسبب عدم قدرة الحكومات على توفير التمويل طويل الأجل للمشاريع ذات الطابع البيئي فأنها تسعى إلى إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في توفير التمويل. وأصبح تمويل التنمية المستدامة حقلاً معرفياً يحظى بالنقاش والجدال الفكري حول كيفية الحصول على الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع التنمية المستدامة.

وتتنوع مصادر تمويل مشاريع التنمية المستدامة لتشمل التمويل المباشر من قبل الحكومات المحلية والقروض والمساعدات والمنح من الحكومات الأجنبية ووكالات التنمية الدولية والبنك الدولي فضلاً عن المصارف لتشكيل أحد أهم المؤسسات المالية المساهمة في سد الفجوة التمويلية فيما يخص

المشاريع الاقتصادية عموماً ومشاريع التنمية المستدامة بشكل خاص. ورغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة فأنه لازال هناك العديد من التحديات والمحددات لهذا النوع من التمويل مثل محدودية الموارد المالية وضعف السياسات والخطط المتعلقة بمشاريع التنمية المستدامة ويتميز العراق بكونه يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر تمويل أساسي مما يجعل انخفاض أسعاره ينعكس على ضعف التمويل الاقتصادي وهذا يستوجب البحث عن مصادر تمويل لسد حاجة المشاريع الاقتصادية للتمويل. وتلعب المصارف دوراً أساسياً في سد الفجوة التمويلية الناتجة عن ضعف الموارد المالية.

وتنطلق الدراسة من أطروحة أساسية حول دور التمويل المصرفي في العراق في تحقيق التنمية المستدامة. وتركز الدراسة على تحليل أنماط وآليات التمويل المصرفي خلال مدة الدراسة ومدى مساهمتها في تمويل المشاريع فضلاً عن تحديد طبيعة اتجاهات المصارف في العراق نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة وما هي المحددات هذا التمويل.

### منهجية الدراسة ودراسات سابقة:

#### مشكلة الدراسة:

تعد التنمية المستدامة أحد المسارات الأساسية لأغلب البلدان لا سيما في ظل التوجهات العالمية نحو تبني مرتكزات الاقتصاد الأخضر عبر التحول نحو تنمية اقتصادية تراعي الظروف البيئية فضلاً عن المساهمة في تطور وازدهار المجتمع. واحد التحديات الأساسية في سبيل ذلك هو توفير التمويل المناسب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من سعي الحكومة العراقية للتوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من الجهود العالمية في سبيل حياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة فإنه لازال هناك العديد من القيود في اتجاه توفير بيئة صحيحة متوافقة مع معايير التنمية المستدامة. من هذا فإن مشكلة الدراسة تتركز في تحديد طبيعة توجهات المصارف العراقية نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

#### أهمية الدراسة:

يُعتبر نشاط تمويل التنمية المستدامة على جانب كبير من الأهمية ومرتكز أساسي في أي خطط أو استراتيجيات تضعها الحكومات لتحقيق النمو الاقتصادي ومن هذا تأتي أهمية الدراسة باعتبارها مساهمة في توفير رؤية حول آليات ومعوقات تمويل التنمية المستدامة في العراق فضلاً عن توفير مقترحات تساعد في تعزيز المبادرات والآليات القادرة على تقليص الفجوة التمويلية وتعبئة وإعادة توجيه الموارد المالية من أجل دعم أنشطة التنمية المستدامة وزيادة التوجه نحو التمويل الأخضر.

#### أهداف الدراسة:

1. تحديد توجهات المصارف العراقية نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة.
2. تحديد المعوقات التي تحد من التوجه نحو التمويل الأخضر.
3. تقييم أسهام المصارف في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

#### فرضية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة فإننا نطرح الفرضية الآتية (لا يوجد توجد عالي لدى المصارف نحو تمويل التنمية المستدامة).

#### عينة الدراسة:

تم اختيار (8) مصارف اثنان منها حكومية والباقي مصارف خاصة لتكون عينة الدراسة، وتم توزيع (48) استبانة وزعت على مدراء يعملون في المصارف. كان المسترد منها (32) استبانة. وقع الاختيار على المدراء باعتبارهم الأكثر قدرة في إعطاء المعلومات الخاصة بالدراسة. ويوضح الجدول (1) خصائص عينة الدراسة.

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

مدير شعبه	مدير قسم	مدير عام	إناث	ذكور
٧	٧	١٨	٧	٢٥

#### أساليب جمع البيانات:

الجانب النظري: وتم الاعتماد على الكتب والمقالات العلمية المنشورة لاستكمال الجانب النظري.

الجانب العملي: تم جمع البيانات من خلال:

- البيانات الكمية التي تخص حجم الائتمان النقدي والموجودات للمصارف العراقية، تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

• تصميم استبانة خاصة تتعلق بتوجهات المصارف نحو تمويل التنمية المستدامة بالاستفادة من الدراسات السابقة والمصادر النظرية. واشتملت على جزئين الأول يخص قياس اتجاهات العينة نحو تمويل المشاريع. والثاني يتعلق بمحددات تمويل المشاريع التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة. واستخدم مقياس ليكرت الخماسي في قياس فقرات الاستبانة وتراوح المقياس بين (٥) للإجابة تماماً (١) للإجابة لا اتفق تماماً.

أساليب تحليل البيانات:

تم الاعتماد على اتجاهين في تحليل بيانات الدراسة. الأول تمثل بتحليل انماط ومسارات حجم الائتمان النقدي في المصارف. والثاني تم فيه استخدام أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها عبر الاستبانة مثل التكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد توجهات المصارف وقوة هذه التوجهات من خلال إجابات العينة وسيتم احتساب المتوسط الحسابي بالمعادلة (مجموع التكرارات لكل فئة \* وزن تلك الفئة / مجموع العينة). والوزن المنوي بالمعادلة (مجموع تكراراته تماماً + تكراراته \* أوزانها / مجموع الاستبانات).

الدراسات السابقة:

- دراسة الفراء (٢٠١٢): " دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية " تناقش الدراسة دور القطاع المصرفي في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٩٥-٢٠١١) ووجدت الدراسة ان هناك علاقة سببية بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية معبراً عنها بالنتائج المحلي الاجمالي كونه يعكس كافة الانشطة الاقتصادية .
- دراسة رمضاني (٢٠١٦): "السياسة التمويلية للبنك الاسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " تناولت الدراسة طبيعة واتجاهات السياسة التمويلية للبنك الاسلامي للتنمية ودور تلك السياسات في تحقيق التنمية المستدامة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣) . وتوصلت الدراسة إلى تميز سياسة البنك بالشمول والتنوع وتعدد المجالات التي يغطيها تمويل البنك وتساعد كثيراً في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان.
- دراسة IFC (٢٠٠٥): "دراسة الاستدامة في المؤسسات المالية" شملت الدراسة ١٢٠ مؤسسة مالية في ٤٣ دولة من الاقتصاديات الناشئة بهدف تحديد مدى توجه المصارف نحو التمويل المستدام. وقد وجدت الدراسة أن هناك وعي متزايد لدى المصارف بالمخاطر والمنافع المحتملة والمترافقة مع القضايا البيئية والاجتماعية حيث أكد ٩٨٪ من المصارف عينة الدراسة اعتماد القضايا البيئية والاجتماعية عند إدارة مخاطر الاعمال التجارية. وفيما يخص المنافع المتحققة من التمويل المستدام أكد ٧٤٪ من المصارف مساهمته في تخفيض المخاطرة و٤٥٪ من العينة أجابوا بأنه يساعد في زيادة الأرباح فيما أجاب ٣٩٪ على أنه يساعد في تحسين السمعة وقيمة العلامة التجارية. وبالنسبة إلى محدثات التمويل المستدام أشار ٥٨٪ إلى ضعف الاجراءات المتعلقة بدراسة البيئة فيما أكد ٤٠٪ على الكلفة المترافقة مع تنفيذ الاجراءات و ٢٠٪ إجابة بعدم وعي الإدارة العليا بهذا النوع من التمويل.
- (Rajesh&Dileep, 2014): " دور المصارف في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال المصارف الخضراء " تهدف الدراسة لتقييم دور المصارف في التنمية المستدامة في اطار أنشطة المصارف الخضراء في الهند. وعبر استعراض مبادرات وخطط عينة من المصارف تتمحور حول الأنشطة الموجهة نحو دعم المشاريع الصديقة للبيئة والمساهمة في الحفاظ على نظافة البيئة، تبين مساهمة المصارف بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية المستدامة وسلامة البيئة .
- دراسة (International Finance Corporation 2017): "النظام المصرفي الاخضر تجارب لشبكة المصارف المستدامة " تناولت الدراسة تطور التمويل المستدام في بلدان البرازيل- الصين- اندونيسيا- المكسيك- تركيا ومن خلال استعراض تجارب المصارف لهذه البلدان توصلت الدراسة إلى وجود استراتيجيات متنوعة تتبعها البنوك المركزية والمصارف في دعم وتحفيز وممارسة أنشطة التمويل مشاريع التنمية المستدامة .
- (Dugelay & Asiru, 2017): "البنوك المستدامة كموجه للنمو " تناولت الدراسة إجراءات المصارف في نيجيريا الخاصة في تمويل التنمية المستدامة على ضوء الحوافز والاسبقيات والمنافع الخاصة بهذا النوع من التمويل. وقد أكدت كل المصارف عينة الدراسة أن لها مبادرات فيما يخص الاستدامة البيئية وأنها تأخذ بنظر القضايا البيئية والاجتماعية عند رسم سياساتها. وأكد ٨٣٪ من العينة أن لديها استراتيجيات تتعلق بالاستدامة ٩٥٪ منها قامت بتنفيذ مبادرات خاصة تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية. وفيما يخص المنافع المتحققة من التمويل المستدام فأن ٨٣٪ من العينة أكدت على المنافع المالية وغير المالية للتمويل المستدام ٨١٪ أجابوا بأنه يساعد في تحسين قيمة العلامة التجارية للمصرف . من الاستعراض السابق وعلى الرغم من تباين الدراسات في أسلوها ومنهجيتها والأدوات المستخدمة في جمع البيانات فإنها تشابهة في هدف الكشف عن طبيعة ودور وتوجهات المصارف فيما يخص تمويل التنمية المستدامة .

## الإطار النظري:

## مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية مفهوم متعدد الأبعاد وهي عكس التخلف وترتبط بالتنمية الاقتصادية وتمثل عملية تطور في مجالات متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتعرف بأنها عملية مستمرة تهدف إلى استثمار موارد المجتمع بما يحقق رفاهية الأفراد ( أبو النصر ومحمد ٢٠١٧ : ٦٧ ). وعرف ( Tili, 1991: 609) التنمية بأنها عملية تغير هادفة تتضمن أهداف وموارد لتحقيق تلك الأهداف. كما تعرف بأنها خطط وسياسات وبرامج وأنشطة يتم تنفيذها عبر المؤسسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ( Klarin, 2018: 68 ). وتنوع وصف مصطلح التنمية لدى الباحثين فهو يمكن أن يكون تحول هيكلية - تنمية بشرية - تنمية الديمقراطية والحكومة والاستدامة البيئية ( Vazques & Sumner, 2013: 1730 ). أما الاستدامة فهي تعني القدرة على الحفاظ على الموارد، أو استمرارية العمليات عبر الوقت ( Klarin, 2018: 68 ).

وساهم إدخال البعد البيئي في الاقتصاد إلى تغيير التوجه في الاقتصاد من مجرد الاهتمام باستغلال الموارد الاقتصادية وإشباع الحاجات الإنسانية إلى التركيز على الأبعاد البيئية وحاجات الأجيال المستقبلية والتحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة ( عبد الرسول : ٢٠١٧ : ٣ ) ، ويعرف مفهوم التنمية المستدامة بأنه العملية التي تهدف لتحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية عبر استغلال الموارد المتاحة مع الحرص على احتياجات الأجيال القادمة ( أبو النصر ومحمد : ٢٠١٧ : ٨١ ) ، وتعرف أيضاً بأنها سلوك عقلائي وإدارة كفوءة للموارد والتي تسمح بأقل تأثير سلبي على البيئة بما يسمح بضمان طويل الأجل للموارد . ( Klarin:2018:67) ويستند مفهوم التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية . (Klarin,2018:68).

- استدامة بيئية : حماية البيئة من الأثار السلبية للاستخدام .

- استدامة اجتماعية : ضمان حقوق الإنسان وحماية التنوع الثقافي والاثني والديني .

- استدامة اقتصادية : صيانة الموارد البشرية والطبيعية لتحسين معايير المعيشة .

وتعود جذور التنمية المستدامة إلى عام (١٩٨٧)، إذ طرح من خلال اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والصحة ليشتمل معالجة المشاكل الاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة (اسكوا ، ٢٠١١ : ٣) .

ويمثل المفهوم نقلة جذرية عن المفهوم التقليدي للتنمية حيث تجاوز حاجات الجيل الحالي إلى الاهتمام بالمحافظة على حاجات أجيال المستقبل، إذ أدى الاهتمام المتزايد بالقضايا العامة والقضايا المصاحبة لعمليات التنمية خاصة إلى المطالبة بدراسة تقييم مدى مراعاة البعد البيئي لمشروعات التنمية حتى يمكن التعرف على المشكلات البيئية وتحديد انبساط الطرق للتعامل معها وبذلك يتم تحقيق التوافق بين عمليات التنمية وحماية البيئة أو ما يسمى بتحقيق التنمية المستدامة ( عبد الرسول، ٢٠١٧ : ٤ ) .

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق إحدى عشر هدفاً ترتبط أهمها بالمناخ والموارد الطبيعية والتعليم والصحة والاقتصاد والصناعات وهي تنعكس جميعها في تحسين حياة أفراد المجتمع دون استنزاف الموارد بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة .

وفي هذا الإطار بدأت البلدان بالتحول نحو مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو نموذج جديد للنمو الاقتصادي ويركز على إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وصياغة السياسات وبما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية ( اسكوا : ٢٠١٣ : ٣). وهو يعطي وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، (UNDIP, 2011: 16). واعتمدت قمة التنمية المستدامة أجندة لما بعد عام (٢٠١٥) للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة وحماية كوكب الأرض من التدهور واتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ وضمان تمتع الجميع بحياة أفضل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وتحشيد كل الوسائل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن أهم هذه الوسائل هي الموارد المالية . وحسب التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية (٢٠١٨) فإن الاحتياجات المالية المطلوبة لتلبية أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم اقدر بحوالي (٧٠٥) تريليون دولار حتى عام (٢٠٣٠) وتقدر الفجوة التمويلية حوالي (٢٠٥) تريليون دولار في السنة .

## تمويل مشاريع التنمية المستدامة:

يُعد التمويل أساس الحياة الاقتصادية إذ تحتاج المشروعات عموماً إلى التمويل الداخلي أو الخارجي، وكغيرها من المشروعات فإن مشروعات التنمية المستدامة تحتاج إلى موارد مالية. ويشير التمويل لأغراض الاستدامة إلى الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية وأية ترتيبات أخرى موجهة نحو تمويل التنمية المستدامة. وزاد الاهتمام بتمويل المشاريع المستدامة في معظم بلدان العالم فقد زاد تمويل مشاريع المناخ من (٣٨٢) مليون دولار عام (٢٠١٣) إلى (٦١٢) مليون دولار عام (٢٠١٧) (Bucher et al, 2019: 2) وبلغ نمو المشاريع الخضراء من (٤١) مليار عام (١٠٠) مليار دولار عام (٢٠١٧) وتؤكد اجتماعات أديس أبابا على المسارات التي يعد فيها المجتمع الدولي لتمويل التنمية المستدامة وهي امتداد لتوافق مونتيري في المكسيك عام (٢٠٠٢) ، والتي تأتي لسد الفجوة التمويلية والتي قدرت ب (٣١٦) تريليون دولار لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الدول العربية بين أعوام (٢٠٢٥) - (٢٠٣٠) (أسكوا ، ٢٠١٥ : ١٥٤) . ويشهد التمويل المستدام عصرًا ذهبيًا من الابتكار في المنتجات، مثل السندات الخضراء والسندات الزرقاء والعديد من المبادرات المشتركة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (بيشلوس ومشاخي : ٢٠١٩ : ٦٠) . وهناك العديد من مصادر التمويل المشاريع التنمية المستدامة من أهمها

١. الحكومات المحلية: للحكومات دور فاعل في المساعدة في تمويل المشاريع الخضراء إما بصورة غير مباشرة عبر وتسهيل مشاركة المستثمرين في تأمين تمويل المشاريع (اسكوا: ٢٠١٣: ٧٨). أو بصورة مباشرة من خلال منح التشريعات القروض.
٢. الحكومات الأجنبية والاتحادات الدولية: وهي معونات وتمويلات دولية وقد تكون على شكل مساعدات إنمائية رسمية تتم وفق شروط ميسرة بلغت عام (٢٠٠٩)، (١١٩) مليار دولار (اسكو: ٢٠٢١: ٢٢). إذ يرغب الأوروبي بالوصول الاتحاد إلى نسبة (٧%) من النتائج المحلي الإجمالي توجه للمساعدات الإنمائية بحلول عام (٢٠٣٠).
٣. البنك الدولي: ويمثل المصدر الأساسي للإعانات والمساعدات الخاصة بالتنمية عموماً والتنمية المستدامة بشكل خاص، وقام بتمويل (١٢٠) مشروعاً لها علاقة بالبيئة في التسعينات ويهتم البنك بتوجيه القروض نحو مشاريع تراعي البيئة في مراحل التخطيط والتنفيذ والانجاز (احمد: ٢٠١٣: ٥٩). وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل تحت مظلة البنك الدولي وتركز جزء كبير من أنشطتها نحو دعم وتمويل مشاريع التنمية المستدامة مثل المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق البيئة العالمي وصندوق التكنولوجيا النظيفة والصندوق الخاص بالمناخ (أسكوا، ٢٠١٥: ١٦٣): (عبد الرسول، ٢٠١٧: ٣١).
٤. مصارف التنمية: وهي نموذج يستخدم لتوفير أدوات مناسبة للتمويل طويل الأجل (UNCTAD, 2018:7) وتلعب دور استراتيجي في القضاء على فجوة التمويل طويل الأجل للتنمية المستدامة لا سيما في المجالات التي تنشط فيها المصارف التجارية بسبب مخاطرة أو كبر حجم المشروع، مثل مشاريع البنى التحتية المستدامة والطاقة المتجددة وفي حالات عدم قدرة الأسواق المالية على تخصيص الأموال بصورة كفؤة. (William,2014:81)، (Rezende,2016:5) (الأمم المتحدة: ٢٠١٥: ١٤). وهي منتشرة عبر العالم في ألمانيا والصين واليابان وتشمل أيضاً مصارف التنمية الإقليمية وفي البلدان العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
٥. الاستثمار الأجنبي المباشر: ويؤدي دوراً أساسياً في تمويل النمو الاقتصادي المستدام لا سيما وأنه يساعد في نقل المهارات على الرغم من أنه يتركز في عدد محدود من القطاعات (الأمم المتحدة، ٢٠١٥: ١٥)، (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢: ٧).
٦. أسواق المال المحلية والعالمية: تمثل أحد مصادر التمويل ولا سيما أسواق السندات طويلة الأجل وقامت العشرات من المؤسسات والحكومات بإصدار السندات الخضراء التي بلغت قيمتها (٥٢١) مليار دولار في الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٨) وفي النصف الأول من عام (٢٠١٩) تجاوز حجم إصدار السندات الخضراء في العالم (١٠٠) مليار دولار وهي موجبة أساساً لتمويل المشاريع المرتبطة بالمناخ (بيشلوس ومشاخي، ٢٠١٩: ٦٠).
٧. المصارف: وتعد من المصادر الأساسية لتمويل المشاريع الاقتصادية لا سيما مشاريع التنمية المستدامة سواء كانت حكومية أو خاصة (Bielenberg,2016:15).

#### تمويل المصارف التجارية لمشاريع التنمية المستدامة:

تمثل المصارف التجارية أحد أهم وأقدم المؤسسات المالية التي تمنح القروض وتعتبر مصدر أساسي في تمويل مشاريع التنمية المستدامة لا سيما وأن العديد من البلدان النامية لازال النظام المالي فيها يستند بصورة أساسية على المصارف في توفير التمويل (IFC,2016:1). وعلى الرغم من أن المصارف بسبب هيكل ميزانياتها فإنها تتباعد عن التمويل طويل الأجل تفادياً للمخاطرة وعدم الموائمة بين أجال موجوداتها ومطلوباتها (IFC,2016:7) (Rezende,2016:7). فإنها بدأت بالتحول نحو التمويل الأخضر باعتباره اتجاهًا جديدًا في التمويل المصرفي عبر توفير قروض طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية الصديقة للبيئة مثل مشاريع الطاقة النظيفة ومشاريع إعادة التدوير والمشاريع الخضراء ومشاريع الماء والنقل الصديقة للبيئة كجزء من أنشطة التمويل التي تمارسها المصارف للمشاريع طويلة الأجل (ياسر، ٢٠١٧: ٥) (UNEP, 2016:45). وساهم هذا التحول في اعتبار القضايا البيئية فرصة للنمو وممارسة مبتكرة للأعمال المصرفية بدلاً من النظر لها ككلفة إضافية على المصرف (IFC, 2007:9). وبدأت المصارف في البرازيل عام (٢٠٠٩) بمبادرات التمويل الأخضر وفي الصين تبنت المصارف دليل الائتمان الأخضر كما تبنت المصارف في المكسيك دليل الإقراض المستخدم عام (٢٠١٦)، (IFC,2016:2). وفي بنغلادش تم تحديد دليل الممارسات التمويل للمشاريع الخضراء في حين يقدم بنك (State) في الهند قروض منخفضة الفائدة للمشاريع صديقة للبيئة (Tajesh & Dileef,2014:36). كجزء من التشجيع نحو هذا النوع من المشاريع. ولقد وجهت المصارف في الأسواق الناشئة (١٠٪) من مجموع موجوداتها إلى القروض الخضراء (IFC,2016:1) وبلغ رصيدها في الصين عام (٢٠١٥)، (١٢) بليون دولار. وهناك بعض المؤشرات المستخدمة في تحديد مدى التزام المصارف بالتمويل الأخضر منها تبني معايير وإجراءات التمويل الأخضر وتوزيع الموجودات على أسبقيات الاستثمار وتأثير العوامل البيئية والاجتماعية على نوعية الموجودات (IFC:2016:3). ويشير (Dil,1997:2) إلى أن تفاعل المؤسسات المصرفية مع البيئة بعدة وسائل منها:

- توفير تمويل للتنمية المستدامة.
- تطوير منتجات مالية لتشجيع التنمية المستدامة مثل قروض الطاقة النظيفة.
- تسعير المخاطرة وتقدير العوائد.
- عدم استهلاك الموارد بصورة كبيرة ( الطاقة مثلاً) .

وهذا يتطلب تغييرات أساسية عبر التركيز على خلق قيمة طويلة الأجل واتباع المدخل الشامل للاستدامة وادخال قضايا البيئة في القرارات الاستراتيجية للمصارف فضلاً عن دمج التوجه البيئي ليكون متضمناً في أنشطة المصرف الأساسية (IFC:2007:9). ويوفر التحول إلى التمويل المستدام للمصارف فرصة جديدة لتحقيق الأرباح وزيادة الحصة السوقية وإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وعملاء جدد واكتساب الميزة التنافسية إضافة إلى تحسين سمعة المصرف وصورته لدى العملاء من خلال التأثير الإيجابي للتمويل (UNEP:2016:44)(IFC:2007:11) ومن جانب آخر فإن هناك العديد من المخاطر التي ترافق هذا التحول مثل أي نشاط مصرفي آخر وقد بينت دراسة (IFC:2016) أن أهم المخاطر هي مخاطرة السمعة وتلها مخاطر التعثر ثم مخاطر انخفاض قيمة الرهون. وتتجه المصارف نحو نموذج عمل جديد يطلق عليه المصارف الخضراء وذلك بالحفاظ على البيئة الخضراء وتقليل الآثار السلبية وهو يضم أبعاد اجتماعية وبيئية وأخلاقية واقتصادية فضلاً عن دوره في تقليل الفقر وتنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (Tajesh & Dileep,2014:137). ووفقاً لهذا النموذج فإن المصارف تنشأ أنظمة إدارة بيئية داخلية لتقليل تأثير البيئة عليها وتوفير المعلومات للمقرضين وتوفير منتجات مالية من منظور بيئي مثل قروض الطاقة النظيفة، (Delphi,1997:3). أو قروض تمويل السيارات الخضراء والتمويل العقاري الأخضر، فضلاً عن ذلك فإن المصارف الخضراء تتبنى مجموعة من الآليات مثل استخدام الفروع الخضراء والتي تعتمد الطاقة النظيفة وتقليل العمليات المصرفية الورقية واللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات في إجراء المعاملات مما يقلل من الآثار السلبية على البيئة، واعتماد الصيرفة الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي باعتبارها وسائل تمكن المصارف من تقديم الخدمات مع مراعاة الجوانب البيئية (عبد الرسول: ٢٠١٧: ٣٦).

#### محددات تمويل التنمية المستدامة:

هناك العديد من المحددات التي تواجه المصارف عند تنفيذ سياسات التمويل المستدام من أهمها:

١. محدودية القدرة في تقدير الأرباح وتقييم المخاطرة طويلة الأجل لهذا النوع من التمويل مما يجعلها أقل جدوى من الناحية المالية .
٢. عدم وجود سياسات وخطط لتحفيز المصارف نحو الاتجاه للتمويل المستدام .
٣. عدم تناسب آجال مصادر اموال المصارف والتي تكون غالباً قصيرة ومتوسطة الأجل مع آجال قروض التنمية المستدامة والتي تتميز في آجالها الطويلة . (عبد الرسول، ٢٠١٧: ٣٩) (رمضاني، ٢٠١٦: ٢٩).

#### الإطار العملي:

على الرغم من وجود مبادرات من البنك المركزي العراقي لاسيما في عام (٢٠١٥) بإطلاق مبادرة (١) ترليون دينار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبإدارة تمويل المشاريع الكبيرة بمبلغ (٥) ترليون دينار عن طريق المصارف المتخصصة في قطاعات اقتصادية مختلفة بهدف دعم التنمية الاقتصادية فإن هذه المبادرات ركزت بشكل أساسي في دعم الجوانب الاقتصادية ولم تكن موجهة بشكل أساسي نحو التنمية المستدامة بل هي تكون مشمولة ضمناً بهذه المبادرة وخصوصاً مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية. وأطلق البنك المركزي العراقي مبادرة تمويل للإنتاج وتشجير (٢٠٠) ألف شتلة في عموم العراق، كما انضم البنك المركزي إلى شبكة الاستدامة في مؤسسة التمويل الدولية. ولكون هدف الدراسة الأساسي يقتصر على تحديد دور المصارف العراقية في تمويل مشاريع التنمية المستدامة. ولغرض اثبات او نفي فرضية الدراسة سيتم أولاً استعراض نشاط الإقراض في المصارف للفترة من (٢٠١٢ - ٢٠١٨). ثم تحليل قوة اتجاهات عينة الدراسة نحو تمويل البيئة المستدامة على أن يتم التركيز على الائتمان النقدي بمكوناته (القروض والسلف للقطاع العام والخاص، والسحب على مكشوف، والأوراق التجارية المخصومة) كتعبير عن القروض المصرفية .

#### ١. تحليل اتجاهات القروض المصرفية

فيما يخص حجم القروض المقدمة من قبل المصارف يظهر الجدول (٢) اتجاهات تصاعدياً للائتمان النقدي للمصارف العراقية، إذ ارتفع من (٢٨,٤) مليار دينار عراقي عام (٢٠١٢) ليصل إلى (٣٦,٧) مليار دينار عراقي عام (٢٠١٥) ليواصل الارتفاع بحدود (٣٨,٤) عام (٢٠١٨) وبمعدل نمو ايجابي طيلة الفترة الممتدة من (٢٠١٢ - ٢٠١٨) على الرغم من تذبذب معدل النمو وكان أقل معدل النمو عام (٢٠١٦) (١,١) وأعلى معدل عام (٢٠١٤) (٢٠,١٤) وبلغ (١٣,٩) .



جدول (٢): الائتمان النقدي للمصارف العراقية للمدة من (٢٠١٢ - ٢٠١٨)

السنة	الائتمان النقدي / مليار دينار	معدل النمو %
٢٠١٢	٢٨,٤	-
٢٠١٣	٢٩,٩	٥,٣
٢٠١٤	٣٤,١	١٣,٩
٢٠١٥	٣٦,٧	٧,٧
٢٠١٦	٣٧,١	١,١
٢٠١٧	٣٧,٩	٢,٧
٢٠١٨	٣٨,٤	١,٤

المصدر: البنك المركزي / التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة

ولتحديد أهمية القروض باعتبارها النشاط الأساسي للمصارف بعد الإيداع سيتم تحديد نسبة حجم الائتمان النقدي إلى حجم الموجودات المصارف التجارية للمدة (٢٠١٢ - ٢٠١٨). وكما يظهر من الجدول (٣) فإن حجم الموجودات ارتفع في بداية المدة من (١٢٤) مليار دينار عام (٢٠١٢) إلى (١٤٥) مليار عام (٢٠١٤)، ثم لينخفض بعد ذلك إلى (١٣٣) مليار دينار عام (٢٠١٥) ليصل إلى (١٢٢) مليار دينار عام (٢٠١٨)، ولم يتجاوز الأهمية النسبية للائتمان النقدي من مجموع الموجودات (١٣%) خلال المدة مما يعكس محدودية الجانب من العمل المصرفي والذي قد يرجع إلى اعتماد المصارف على جوانب أخرى في توليد الإيرادات مثل نافذة بيع العملة واعتماد على أنشطة أخرى فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسية التي تحد من اتجاه المصارف نحو الإقراض بسبب عدم الرغبة لتحمل المخاطرة العالية. وبالتالي فإن دور مصارف لازال محدوداً في مجال منح القروض وهو بالضرورة سينعكس في انخفاض تمويل مشاريع التنمية المستدامة. علماً أن الجزء الأكبر من الائتمان كان من حصة المصارف الحكومية والذي عادةً يذهب جزء من قروضها إلى القطاع العام.

جدول (٣): الأهمية النسبية للائتمان النقدي للمدة (٢٠١٢ - ٢٠١٨) مليار دينار

السنة	الائتمان النقدي	مجموع الموجودات	الأهمية النسبية %
٢٠١٢	٢٨,٤	١٢٤	١٢,٥
٢٠١٣	٢٩,٩	١٣٥	١٢,٢
٢٠١٤	٣٤,١	١٤٥	١٢,٣
٢٠١٥	٣٦,٧	١٣٣	١٢,٧
٢٠١٦	٣٧,١	١٢٩	١٢,٩
٢٠١٧	٣٧,٩	١١١	١٣,٤
٢٠١٨	٣٨,٤	١٢٢	١٣,٤

المصدر: البنك المركزي / التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة

## ٢. التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

ولغرض تتبع أنماط التمويل للمصارف في العراق يظهر الجدول (٤) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (٢٠١٢ - ٢٠١٨). ويتبين أن قطاع خدمات المجتمع نال النصيب الأكبر من القروض حيث وصلت النسبة عام (٢٠١٦) إلى (٣٩%) من الحجم الكلي للائتمان النقدي مما يعكس اهتمام المصارف بهذا القطاع. والذي يشمل قروض تمنح مباشرة للمواطنين لأغراض مختلفة مثل قروض شراء السيارات. في حين جاء قطاع التشييد والبناء ثانياً إذ سجل أعلى نسبة عام (٢٠١٦) حيث بلغت (٢٦%) ويتضمن قروض شراء الوحدات السكنية والبناء. وحقق قطاع المطاعم والفنادق نسب تراوحت بين (١٤% - ١٦%) خلال المدة. وتقاربت نسب التوزيع للائتمان للقطاعات الزراعي والصيد والصناعات التحويلية لكنها لم تكن نسب عالية مقارنة مع بقية القطاعات. فيما سجل قطاع الكهرباء والغاز نسب منخفضة في بداية مدة الدراسة ليصل ٦٪ عام (٢٠١٦)، وهذا يعني محدودية توجه المصارف نحو اقراض مشاريع التنمية المستدامة والتي غالباً ما تكون ضمن هذه القطاعات بشكل يدعم فرضية الدراسة.

جدول (٤): التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (٢٠١٣ - ٢٠١٨) %

السنة	الزراعة و الصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز	التجارة المطاعم الفنادق	النقل التخزين مواصلات	التمويل التامين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
٢٠١٣	٦,٠٠	٠,٠٠	٥,٥٠	٠,٤٠	١٦,٢٠	٨,١٠	٢,٣٠	٣٤,٩٠	٠,٧٠	٢٥,٩٠
٢٠١٤	٥,٧٠	٠,١٠	٥,٨٠	٢,٨٠	١٤,٣٠	٦,٣٠	٣,١٠	٣٥,٨٠	٠,١٠	٢٦,٠٠
٢٠١٥	٥,٥٠	٠,٠٠	٦,٥٠	٢,٢٠	١٤,٢٠	٥,٩٠	٣,٦٠	٣٨,٩٠	٠,١٠	٢٢,٨٠
٢٠١٦	٥,٧٢	٠,٠٠	٥,٠٠	٣,٩٣	١٥,٢	٧,٤٦	٢,٢٦	٣٩,٠٢	٠,٠٨	٢١,٣٠
٢٠١٧	٤,٥٩	٠,٠٠	٤,٥٦	٦,٠٤	١٦,٠٧	٦,٩٦	٢,٧٦	٣٨,١٩	٠,٠٠	٢٠,٧٨
٢٠١٨	٥,١	٠,٢	٤,٦	٥,٢	١٥,٥	٥,٠	٣,٠	٣٥,٩	٠,١	٢٥,٣

المصدر: البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث

## ٣. تحليل اجابات عينة الدراسة:

ولإعطاء صورة أكثر واقعية عن اتجاهات المصارف فيما يخص التمويل المستدام سيتم تحليل إجابات عينة الدراسة لتحديد توجهات المصارف نحو تمويل التنمية المستدامة باستخدام الإحصاء الوصفي ممثلاً بالتكرارات والوسط الحسابي والوزن النسبي وهذا الأسلوب أكثر ملائمة في تحديد قوة الاتجاهات نحو ظاهرة معينة .

## ● تحليل اتجاهات المصارف نحو التمويل التنمية المستدامة

سيتم الاعتماد على الوزن النسبي في تحديد توجه المصارف، إذ يعكس الاتجاه الإيجابي المستوى الأول والثاني من المقياس الخماسي المستخدم في قياس الإجابات .

وكما يظهر في الجدول (٥) لم تظهر الإجابات وجود توجه عالي لدى المصارف عينة الدراسة لوضع سياسة واضحة تتعلق بتمويل مشاريع التنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (١,٦) وكان الوزن النسبي (٢٥٪). وتوافقاً مع ما سبق فإن الإجابات أكدت محدودية التوجه نحو تبني آليات وإجراءات واضحة مرتبطة بتمويل التنمية المستدامة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (١,٥)، والوزن النسبي (١٢٪). وبالنسبة لمنح صلاحيات للمدراء حول هذا النوع من التمويل فإن الوزن النسبي بلغ (١٢٪) والمتوسط (١,٦) وهذا متوقع في ظل عدم وجود سياسة أساساً تتعلق بالتمويل الخاص بالتنمية المستدامة. فضلاً عن أن مبالغ هذا النوع من التمويل يكون كبيراً وعادة يكون من اختصاص الإدارة العليا في المصارف .

كما لم تؤيد الإجابات وجود توجه قوي للمصارف في طرح منتجات وخدمات تراعي متطلبات البيئة، وبوزن نسبي (١٢٪) ومتوسط (١,٤) مما يعكس غياب هذا التوجه لدى المصارف وفقاً لإجابات عينة الدراسة على الرغم من وجود تحول عالمي نحو هذا النوع من المنتجات المصرفية.

ولم تدعم الإجابات قوة التوجه نحو إعطاء أولوية للقروض التي تمنح لمشاريع التنمية المستدامة. إذ بلغ الوزن النسبي (١٢٪) أيضاً، والمتوسط الحسابي (١,٨) وهذا ينسجم مع الإجابات السابقة في محدودية التوجه من قبل المصارف لهذا النوع من القروض، ويدعم الوزن النسبي للإجابات عن تحديد جزءاً من حجم القروض لتمويل مشاريع التنمية المستدامة والذي بلغ (٢٥٪) عدم وجود اتجاه إيجابي للمصارف عينة الدراسة بخصوص التمويل المرتبط بالتنمية المستدامة، وبلغ المتوسط الحسابي (١,٦). فيما أيدت الإجابات وجود اهتمام للمصارف بتحليل تأثيرات التمويل على البيئة وبوزن نسبي (٦٨٪) ومتوسط (٢) وربما يعود ذلك إلى أن التحليل الائتماني قد تم وفق نماذج ثابتة تحتوي بعض بنودها تحليل التأثيرات البيئية وليس بالضرورة يعكس توجه إيجابي نحو التمويل الأخضر. وبلغ المتوسط العام (١,٦)، ومتوسط الوزن النسبي (٢٣,٨٪) وهذا يعكس عدم وجود توجه عالي نحو التمويل المستدام لدى المصارف وفقاً للأبعاد التي تم شمولها في الاستبانة مما يتوافق مع فرضية الدراسة .

مما سبق فإنه يمكن القول ووفقاً للإجابات عينة الدراسة إن المصارف لازالت بعيدة عن إتباع التمويل المستدام أو وضع سياسات ترتبط بمنح القروض للتنمية المستدامة والذي قد يرجع إلى عدم اهتمام المصارف بهذا النوع من التمويل وضعف الحوافز واسباسات الداعمة لهذا النوع من التمويل وغياب الالتزام بالجانب البيئي عند منح القروض والتركيز على جوانب آخر

جدول (٥): إجابات عينة الدراسة عن اتجاهات المصارف

تسلسل الفقرة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %
١	-	٢	٣	٨	١٩	١,٦	٢٥
٢	-	١	٤	٧	٢٠	١,٥	١٢
٣	-	١	٥	٨	١٨	١,٦	١٢
٤	٢	٣	٤	٨	١٥	٢	٦٨
٥	-	١	٣	٦	٢٢	١,٤	١٢
٦	-	٢	٣	٧	٢٠	١,٥٩	٢٥
٧	-	٢	٤	٧	١٩	١,٦	٢٥
٨	-	١	٤	٧	٢٠	١,٥٦	١٢
المتوسط العام		١,٦	٢٣,٨				

## ● تحليل إجابات عينة الدراسة مع محددات تمويل مشاريع التنمية المستدامة:

يهدف تحديد أهم القيود أو العقبات التي تحد من توجه المصارف نحو التمويل للتنمية المستدامة في العراق سيتم الاعتماد على الوزن النسبي للمستوى الأول والثاني من المقياس الخماسي.

وكما يتبين من الجدول (٦) ووفقاً للوزن النسبي فإن أكثر المحددات تأثيراً في محدودية التوجه نحو قروض التنمية المستدامة هو عدم وجود مبادرات للتعاون بين المصارف وبوزن نسبي بلغ (٧٨٪) وكان المتوسط الحسابي (٤,١). ويليه عدم وجود طلب على هذا النوع من القروض وغياب مهارات تقييم مخاطر وعوائد القروض الخاصة بمشاريع التنمية المستدامة وبوزن نسبي بلغ (٧٥٪) لكل منها وبمتوسط حسابي (٤,٩) على التوالي، وهذا متوقع في ظل محددات التوجه للمصارف في منح القروض الخاصة بمشاريع التنمية المستدامة.



وسجل عدم وجود تشريعات للبنك المركزي وزن نسبي مقداره (٧١٪) وهو ذات النسبة التي سجلتها وضع استراتيجيات تتعلق باتجاهات تمويل المشاريع الخضراء، وهذا يعكس اعتبارها من المحددات الأساسية للاتجاه في تمويل التنمية المستدامة. فيما بلغ الوزن النسبي لغياب المحفزات الخاصة بالتمويل الأخضر (٦٥٪) وبمتوسط حسابي (٣,٧) وهذا يعني قناعة عينة الدراسة به كأحد القيود التي تحد من قدرة المصارف في العراق للتوجه نحو التمويل الأخضر. مما سبق يمكن القول أن المصارف في العراق تعاني من وجود العديد من المحددات والقيود التي تقلل من قدرتها على إتباع نموذج عمل المصارف الخضراء أو في التوجه نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة. وهذا يفسر أيضاً ضعف التوجه لدى المصارف نحو التمويل المستدام.

جدول (٦): محددات تمويل التنمية المستدامة

تسلسل الفقرة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوزن النسبي%	متوسط حسابي
١	١١	١٢	٦	٢	١	٧١	٣,٩
٢	١٠	١٣	٤	٤	١	٧١	٣,٨
٣	١٤	١٠	٤	٢	٢	٧٥	٤
٤	١٢	١٢	٤	٣	١	٧٥	٣,٩
٥	١٠	١١	٧	٢	٢	٦٥	٣,٧
٦	١٤	١١	٥	١	١	٧٨	٤,١

### الاستنتاجات والتوصيات:

#### الاستنتاجات:

- محدودية نشاط الإقراض بشكل عام في المصارف التجارية بالعراق إذ يشكل جزء صغير في حجم موجودات والمصارف بسبب عدم رغبتها في الدخول أو مجالات خطرة واعتمادها على مصادر أخرى للريح.
- لم يتبين وجود اتجاه إيجابي نحو تمويل المشاريع التنمية المستدامة في ظل غياب توجه مركزي من الجهات المشرفة على العمل المصرفي في وضع سياسات متكاملة لتشجيع هذا النوع من التمويل وعدم وجود آليات محددة وقواعد لتطبيق مشروع البيئة المستدامة.
- وجود قيود ومحددات عديدة تؤثر في قدرة المصارف على التوجه نحو تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة لاسيما فيما يخص غياب المبادرات المشتركة بين المصارف وعدم وجود استراتيجيات مستقبلية لتحفيز هذا النوع من التمويل.

#### التوصيات:

في ظل ما توصلنا إليه من نتائج للتحليل يمكن التوصية بالاتي:

- اعتماد سياسات متكاملة بين البنك المركزي والمصارف لاستقطاب التمويل المطلوب لانجاز أهداف التنمية المستدامة. وإعطاء حافز خاصة للمصارف لتشجيعها في طرح منتجات جديدة مخصصة لتمويل التنمية المستدامة.
- على المصارف منح تسهيلات وحوافز للتمويل طويل الأجل للمشاريع التي ينطبق عليها تصنيف التنمية المستدامة.
- بناء شراكات فعالة بين المصارف وتبنيها خطط للمساهمة في تمويل التنمية المستدامة من خلال وضع أولويات للمشاريع التي تساهم في خدمة المجتمع أو التي تكون صديقة للبيئة.
- على المصارف تبني نموذج عمل جديد يراعي الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها لاسيما نشاط القروض.
- وضع قواعد لتحديد المشروعات الخضراء أو التي ينطبق عليها صفة مشاريع التنمية المستدامة.

### المراجع:

#### أولاً: الكتب:

١. أسكوا. (٢٠١٣). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. الامم المتحدة. نيويورك.
٢. أسكوا. (٢٠١٣). رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. الامم المتحدة. نيويورك.
٣. أسكوا. (٢٠١٥). "التقرير العربي للتنمية المستدامة". الإصدار الأول. الامم المتحدة. بيروت.
٤. الأمم المتحدة. (٢٠١٥). "المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية". اديس ابابا. تموز. ٢٢٧.
٥. الأمم المتحدة. (٢٠٠٢). "تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية". المكسيك. اذار. عدد١٩٨.
٦. أبو النصر مدحت ، محمد مدحت ياسين. (٢٠١٧). التنمية المستدامة. ط ١. مجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة.

## ثانياً: الدوريات والمقالات:

١. بشلوس اقسانة، مشايخي متياس. (٢٠١٩). "مستقبل التمويل الأخضر". مجلة تمويل وتنمية: صندوق النقد الدولي .
٢. عبد الرسول ياسر عوض، (٢٠١٧). "دور البنوك في تقييم ومراعاة البعد البيئي عند التمويل المشروعات". [www.law.tawtacedu.eq](http://www.law.tawtacedu.eq).

## ثالثاً: الرسائل العلمية:

١. رمضان، عبد الله ابن عبد الملك. (٢٠١٦). "السياسة التمويلية في البنك الاسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة للجامعة الاسلامية في السودان .
٢. عبيدات، ياسين. (٢٠١٢). "تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحان عباس سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
٣. الفراء، مريم تيسير. (٢٠١٢). "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية للمدة (١٩٩٥-٢٠١١)". رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة للجامعة الاسلامية في غزة. كلية التجارة.

## رابعاً: المراجع الأجنبية:

- [1] Bielenbery, A. Kerlin, M, Oppenheim & Rberts, M. (2016). "Financing change how to mobilize privet sector finance for sustainable infrastructure". Mckinsey center for Business and environment January. U.S.A.
- [2] Buchner, B. (2019). "Global landscape of climate finance", Climate Policy initiative, November.
- [3] Delph International Ltd. (1997). "The role of financial intentions in achieving sustainable development" European Commission. Novembers.
- [4] Dugilay E. Asirn B. (2017). "Sustainable Banking as driver for growth a survey of Nigerian Bank" Deloitte.
- [5] International finance Corporation (IFC) (2016). "Green the banking system", World Bank, U.S.A.
- [6] International finance Corporation (IFC) (2007). "Banking sustainable" World Bank. USA.
- [7] International finance Corporation (IFC) (2005). "Sustainable survey of financial in stitution Word Bank USA.
- [8] Kharin, T. (2018). "The concept of sustainable development from its beginning to the contemporary issues". International Review of Economics and Business, 21(1): 67-94, <https://doi.org/10.2478/zireb-2018-0005>.
- [9] Rezende, F. (2016). "Financial sustaiibi1ty and infrastructure Finance" Governed Barisal federal.
- [10] Rajes, T. & Dileep, A. (2014). "Role of bank in sustainable economic development through green bank ". International Journal of Current Research and Academic Review, 12(12): 136-141.
- [11] Saab, N. Sadik, A. (2018). "Financing sustainable development in Arab countries", Arab Forum Environment Development.
- [12] Shapley, R., (2009). "Tourism development and the environment Beyond sustainability", Earthen – London.
- [13] Tele, S. (1991). "Sustainable development a critical review", World Band, 19(6): 607-621, [https://doi.org/10.1016/0305-750x\(91\)90197-p](https://doi.org/10.1016/0305-750x(91)90197-p).
- [14] United Nation Environment Programmer UNEP. (2016). "Gaide to banking and sustainability ", USA.
- [15] UNCTAD. (2018). "Scaling up finance for the sustainable development goals united nations ".
- [16] Vazques, S. Sumner, A. (2013) "Revisiting the meaning development", The journal of Development studies, 49(12): 1725-174
- [17] William, H., (2014), "Financing sustainable infrastructure". International Devolvement Finance Club October Vol,1.



## Attitudes of Iraqi banks towards financing sustainable development

**Afrah Khuder Radhi**

College of Administrative and Financial Sciences, Imam Jaafar Al-Sadiq University, Iraq  
afrah-khuder@hotmail.com

**Abdulkadhim. M. Queen**

College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Iraq  
Kadimmuhsin@yahoo.de

Received: 12/9/2020 Revised: 24/9/2020 Accepted: 2/11/2020 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.3.6>

**Abstract:** Sustainable development is one of the basic directions that countries seek and put in place plans and policies in order to harmonize with their standards and move towards patterns of economic activities that take into account the requirements of sustainable development.

The study aims to determine the trends of Iraqi banks towards financing sustainable development as one of the most important financial institutions in providing financial services and a basic pillar in financing economic projects, making them able to adopt activities and provide financial products that contribute to supporting aspects of sustainable development and achieving social responsibility in relation to preserving the environment. The development of the volume of financing and the patterns in the Iraqi banks was analyzed based on the annual financial reports for the period (2012-2018).

(10) banks were selected as a sample for the study, two of which are governmental and (8) private. The questionnaire was adopted as a basic tool in collecting data on the trends of banks, as the distributed questionnaires reached (48), of which (32) were retrieved, which were distributed to managers because they are more able to describe the basic trends of banks and determine the nature of their policies with regard to financing sustainable development. The results of the analysis, according to the dimensions that were adopted, showed a weak trend in setting banking policies focusing on financing sustainable development. This aspect is informally included in the mechanisms and instructions for granting loans, due to the conditions in which banks operate and the absence of central trends that support the initiatives of financing sustainable development projects. The study recommended the adoption of integrated policies between the central bank and banks to attract the required financing to achieve the sustainable development goals, and grant special incentives to banks to encourage them to introduce new products for sustainable development financing.

**Keywords:** Sustainable development: finance bank loans: banks

### References:

- [1] 'bd Alrswl Yasr 'wd, (2017). "Dwr Albnwk Fy Tqyym Wmra'at Alb'd Alby'y 'nd Altmwyl Almshrw'at". [www.law.tawtacedu.eq](http://www.law.tawtacedu.eq)
- [2] 'bydat, Yasyn. (2012), "Tqyym Dwr Mjmw't Albnk Aldwly Fy Tmwyl Altnmyh Almstdamh Fy Albldan Mnkhdh Aldkhl". Rsal Majstyr Ghyr Mnshwrh. Jam't Frhan 'bas Styf. Klyt Al'lwm Alaqtadyh Wal'lwm Altjaryh W'lwm Altsyyr. Aljza'r.
- [3] Alamm Almthdh. (2015). "Alm'tmr Aldwly Althalth Ltmwyl Altnmyh". Adys Ababa. Tmwz. 227.
- [4] Alamm Lmthdh. (2002). "Tqryr Alm'tmr Aldwly Ltmwyl Altnmyh". Almksyk. Adar. 'dd198.
- [5] Askwa. (2013). Alaqtad Alakhdr Fy Syaqa Altnmyh Almstdamh. Alljnh Alaqtadyh Walajtma'eyh Lghrb Asya. Alamm Almthdh. Nywywrk.

- [6] Askwa. (2013). Rsd Alantqal Ela Alaqtsad Alakhdr Fy Almntqh Al'ebyh. Alljnh Alaqtsadyh Walajtma'eh Lghrb Asya. Alamm Almthdh. Nywywrk.
- [7] Askwa. (2015). "Altqryr Al'erby Lttnmyh Almstdamh". Alesdar Alawl. Alamm Almthdh. Byrwt.
- [8] Bshlws Aqsanh, Mshaykhy Mtyas. (2019). "Mstqbl Altmwyl Alakhdr". Mjlt Tmwyl Wtnmyh: Sndwq Alnqd Aldwly.
- [9] Alfra, Mrym Tysyr. (2012). "Dwr Alqta' Almsrfy Fy Tmwyl Alttnmyh Alaqtsadyh Alfstynyh Llmdh (1995-2011)". Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh Mqdmh Lljam'h Alaslamyh Fy Ghzh. Klyt Altjarh.
- [10] Abw Alnsr Mdht, Mhmd Mdht Yasyn. (2017). Alttnmyh Almstdamh. T1. Mjmw't Al'rbyh Lttdryb Walnsr. Alqahrh.
- [11] Rmdany, 'bd Allh Abn 'bd Almlk. (2016). "Alsyash Altmwylyh Fy Albnk Alaslamy Lttnmyh Wdwrha Fy Thqyq Alttnmyh Almstdamh- Drash Thlylyh" Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh Mqdmh Lljam'h Alaslamyh Fy Alswdan.

## استمارة استبيان

## تحية طيبة

تهتم الدراسة بموضوع تمويل مشاريع التنمية المستدامة ونظراً لما تتمتعون به من خبرة في مجال عمل المصارف يرجى تفضلكم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان شاكرين تعاونكم وإسهامكم في انجاز الدراسة بإجابتكم الدقيقة عن الفقرات التالية .

## المحور الأول: اتجاهات المصارف:

الفقرة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١. يضع المصرف سياسة واضحة تتعلق تمويل مشاريع التنمية المستدامة .					
٢. توجد إجراءات واليات محددة تختص بتمويل التنمية المستدامة .					
٣. يتم منح صلاحيات لمدرء الفروع فيما يخص تمويل مشاريع صديقة للبيئة .					
٤. يقوم بتحليل معلومات إضافية عن تأثيرات المشاريع على البيئة عند منح القروض لها .					
٥. يسعى المصرف إلى طرح منتجات وخدمات مالية تراعي متطلبات التنمية المستدامة .					
٦. توجد توجهات محددة من البنك المركزي حول التمويل المستدام .					
٧. يتم توجيه جزء من القروض نحو مشاريع وأعمال صديقة للبيئة .					
٨. يتم إعطاء أولوية للقروض التي تمنح لمشاريع التنمية المستدامة .					

## المحور الثاني: محددات تمويل التنمية المستدامة:

الفقرة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
١. عدم وجود تشريعات من البنك المركزي تنظم تمويل التنمية المستدامة .					
٢. وضع استراتيجيات تتعلق باتجاهات تمويل المشاريع الخضراء .					
٣. عدم وجود طلب على القروض الخاصة بمشاريع التنمية المستدامة .					
٤. غياب مهارات تقييم مخاطر وعوائد القروض الممنوحة لمشاريع التنمية المستدامة طويلة الأجل .					
٥. غياب المحفزات الخاصة بالتمويل الأخضر (سعر فائدة منخفض).					
٦. عدم وجود مبادرات مشتركة للتعاون بين المصارف في تمويل التنمية المستدامة .					